تحولات النظام الاقليمي وأثرها في توجهات السياسة الخارجية المصرية خلال الفترة (2011-2025)

ا.م.د. اركان ابراهيم عدوان
جامعة الانبار/ كلية العلوم السياسية
arkan_adwan@uoanbar.edu.iq

Transformations in the Regional System and Their Impact on Egyptian Foreign (Policy Directions (2011-2025

Assistant Professor Dr. Arkan Ibrahim Adwan
University of Anbar, College of Political Science

المستخلص : يعرض هذا البحث تحليلاً لمسار السياسة الخارجية المصرية في مواجهة بيئة إقليمية اتسمت بالتعقيد والتغير المستمر منذ عام 2011، فقد وجدت مصر نفسها أمام تحدي إعادة تعريف دورها بعد انهيار المنظومة العربية التقليدية وصعود أداور فاعلين إقليميين مختلفين، في ظل تراجع فاعلية العمل العربي المشترك. ويوضح البحث أن السياسة الخارجية المصرية مرت بمرحلتين أساسيتين: الأولى اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة التحولات الداخلية بعد ثورة يناير، أما الثانية، التي بدأت مع عام 2014، فقد تميزت بعودة تدريجية إلى مقاربة أكثر براغماتية، هدفت إلى استعادة الدور المصري في الدائرتين العربية والإفريقية. ومن خلال تحليل ملفات محورية كالأزمة الليبية، والقضية الفلسطينية، والعلاقات مع دول الخليج، وأزمة سد النهضة، يبين البحث أن القاهرة سعت إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على أمنها القومي والانخراط في الوساطات والتحالفات الإقليمية الفاعلة. ورغم ما تواجهه من تحديات بنيوية، كضعف الموارد وتراجع التأثير الاقتصادي وتعدد مراكز القوة الإقليمية، فقد خلص البحث إلى أن السياسة الخارجية المصرية نجحت في الحفاظ على قدر من الاستقرار والنفوذ، مع امتلاكها فرصاً مستقبلية لتعزيز مكانتها عبر توسيع شراكاتها الإقليمية وتفعيل أدوات قوتها الناعمة.

الكلمات المفتاحية: مصر، ليبيا، سد النهضة، النظام الاقليمي العربي، التوازن الاقليمي.

Abstract;

This research presents an analysis of the trajectory of Egyptian foreign policy in the face of a regional environment characterized by complexity and continuous change since 2011. Egypt found itself facing the challenge of redefining its role following the collapse of the traditional Arab system and the rise of various regional actors, amidst the declining effectiveness of joint Arab action. The research demonstrates that Egyptian foreign policy has gone through two main phases: the first was characterized by fluctuation and instability as a result of internal transformations following the January Revolution. The second, which began in 2014, was characterized by a gradual return to a more pragmatic, aimed at restoring Egypt's role in the Arab and African arenas. Through an analysis of pivotal issues such as the Libyan crisis, the Palestinian issue, relations with the Gulf states, and the Grand Ethiopian Renaissance Dam crisis, the research demonstrates that Cairo has sought to strike a balance between preserving its national security and engaging in effective regional mediation and alliances. Despite the structural challenges it faces, such as weak resources, declining economic

influence, and multiple regional power centers, the study concludes that Egyptian foreign policy has succeeded in maintaining a degree of stability and influence, while possessing future opportunities to enhance its position by expanding its regional partnerships and leveraging its soft power tools.

Keywords: Egypt, Libya, Grand Ethiopian Renaissance Dam, Arab regional system, regional balance.

المقدمة:

منذ عام 2011 شهد النظام الإقليمي العربي تحولات جذرية أعادت رسم خريطته السياسية والأمنية، وأحدثت تغييرات عميقة في أنماط التفاعل بين وحداته المختلفة؛ فقد أدت أحداث ما عرف بـ(الربيع العربي)، إلى انهيار عدد من النظم السياسية، واندلاع أزمات داخلية متشابكة، نتج عنها تراجع فعالية العمل العربي المشترك، وصعود أدوار بعض الفاعلين الإقليميين من غير الدول العربية كتركيا وإيران والكيان الصهيوني، ما أوجد بيئة استراتيجية جديدة تتسم بعدم اليقين والتعقيد.

وفي هذا السياق، برزت السياسة الخارجية المصرية كحالة تستحق الدراسة والتحليل، نظرًا لما تمثله مصر من ثقل تاريخي وجيوسياسي داخل النظام العربي والإفريقي، ولأنها كانت من أكثر الدول تأثرًا بتداعيات التحولات الإقليمية، سواء على الصعيد الداخلي أو في علاقاتها الخارجية؛ فقد وجدت القاهرة نفسها أمام تحديات غير مسبوقة فرضت عليها إعادة صياغة أولوياتها، وإعادة تموضعها بما يتناسب مع موازين القوى الجديدة في الإقليم.

وتبعا لذلك، فقد مرت السياسة الخارجية المصرية خلال فترة الدراسة بعدّة مراحل عكست طبيعة التفاعل بين المتغيرات الداخلية والتحولات الخارجية. وبالتالي، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مسار السياسة الخارجية المصرية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي بعد عام 2011، من خلال تتبع أبرز توجهاتها ومواقفها إزاء القضايا الإقليمية الرئيسة، مثل الأزمة الليبية، والقضية الفلسطينية، والعلاقات المصرية–الخليجية، وملف سد النهضة، كما تهدف إلى تقييم مدى نجاح هذه السياسة في الحفاظ على المكانة الإقليمية لمصر واستعادة دورها القيادي في ظل بيئة دولية وإقليمية تتسم بالتنافس الحاد وتبدل التحالفات.

اشكالية البحث: بسبب التحولات السياسية والامنية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011، شهدت السياسة الخارجية المصرية تحولات جوهرية مهمة، في محاولة منها للتكييف مع متغيرات البيئة الاقليمية، والحفاظ على المصالح المصرية. وعليه، يمكن صياغة اشكالية البحث من خلال التساؤل المركزي الذي يقول: كيف أثرت تحولات النظام الاقليمي العربي بعد عام 2011 على توجهات السياسة الخارجية المصرية من حيث الأولويات والتحالفات والدور الاقليمي؟

والذي يتفرع منه التساؤلات الآتية:

1- ما هي أبرز التحولات في النظام الاقليمي العربي التي أثرت في السياسة الخارجية المصرية منذ عام 2011؟
2- كيف أثرت هذه التحولات على توجهات وأولويات السياسة الخارجية المصرية؟
3- ما ابرز التحديات التي واجهت مصر في محيطها العربي؟
4- ما هي الأدوات والاستراتيجيات التي تبنتها السياسة الخارجية المصرية للتكيف أو التأثير في النظام الاقليمي العربي؟

5- وكيف أثرت هذه التحولات على الدور المصري الاقليمي؟

6- وهل كانت مصر تسعى للتكييف أم للتأثير في النظام الاقليمي العربي خلال فترة الدراسة؟

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى فهم الكيفية التي استطاعت بها مصر، رغم القيود الاقتصادية والسياسية، أن توظف أدواتها الدبلوماسية والسياسية للحفاظ على نفوذها الإقليمي، وما إذا كان هذا المسار يعكس تحولًا استراتيجيًا طويل الأمد أم مجرد استجابة ظرفية للتحولات الجارية.

أهداف البحث: يهدف البحث الى دراسة وفهم السياسية الخارجية المصرية من خلال:

1- تحليل طبيعة التحولات التي شهدها النظام الاقليمي العربي منذ عام 2011.

2- دراسة كيفية استجابت السياسة الخارجية المصرية لهذه التحولات.

3- تقييم مدى نجاح مصر في استعادة دورها الاقليمي وسط بيئة مضطربة.

4- تقديم تصور علمي لتطور التوجهات الخارجية المصرية في ضوء استمرار التغيرات.

فرضية البحث: أدت تحولات النظام الاقليمي بعد عام 2011 الى اعادة تشكيل توجهات السياسة الخارجية المصرية بشكل تكييفي، اذ حاولت مصر استعادة الدور الاقليمي من خلال تبني سياسات أكثر توازنا، بعدما تأثرت بتغيير توازنات القوى الاقليمية وبروز أداور فاعلين اقليميين أخرين بمعايير قوة وفاعلية مختلفة (تركيا، ايران، الكيان الصهيوني، السعودية وقطر).

حدود البحث: تضمنت الحدود الزمانية للدراسة الفترة من عام 2011 وحتى عام 2025، وهي الفترة الزمنية التي شهدت احداث ومتغيرات اقليمية كبيرة أثرت في التفاعلات الاقليمية والدولية بشكل مباشر، بدءا من أحداث ما سمي بـ(الربيع العربي) وصولا لتطورات القضية الفلسطينية بعد علمية (طوفان الاقصى) وتداعياتها.

منهجية البحث: اعتمد الباحث على مقولات المنهج التحليلي لتحليل السياسات والمواقف المصرية تجاه الملفّات الاقليمية، والمنهج المقارن للمقارنة بين السياسة الخارجية المصرية خلال فترتين زمنيتين (2011-2013) - (2013-2025)، ومنهج تحليل النظم على اعتبار ان التفاعل بين متغيرات البيئة الخارجية ادت الى احداث تفاعلات أثرت في اعادة صياغة السياسة الخارجية المصرية خلال فترة الدراسة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة على النحو الآتي: المبحث الأول بعنوان، الملفات والقضايا الاقليمية والعربية، وتضمن الازمة الليبية، سد النهضة الاثيوبي وتطورات القضية الفلسطينية. والمبحث الثاني، تحولات النظام الاقليمي العربي بعد عام 2011، وتطرق الى الربيع العربي والتغيير في معادلة توازن القوى الاقليمية، تنامي دور القوى غير العربية، تصاعد دور دول مجلس التعاون الخليجي وضعف آلية العمل العربي المشترك. ومن ثم المبحث الثالث، السياسة الخارجية المصرية بعد عام 2011 (محاولات استعادة التمركز الاقليمي)وتطرق الى، مرحلة الرئيس السابق محمد مرسي2012-2013، ومرحلة ما بعد عام 2013 وتقييم اداء السياسة الخارجية المصرية في النظام الاقليمي الجديد. وأخيرا الخاتمة.

المبحث الأول

الملفات والقضايا الاقليمية والعربية

منذ عام2011 شهد النظام الاقليمي العربي حدوث تحولات مهمة أثرت في مختلف الميادين السياسية والامنية والاقتصادية وحتى المجتمعية؛ فمنذ انتهاء الحرب الباردة وبعد احداث (الخليج 1990، سبتمبر 2001 والاحتلال الامريكي للعراق 2003) ساد المنطقة العربية نوعا من الركود من حيث فاعلية الاطراف العربية، والاعتماد على القوى الدولية والاقليمية في ادارة الملفات والقضايا العربية والاقليمية المهمة الى درجة الثبات في الادوار واللاعبين. ولكن منذ عام 2011، شهدت بعض الدول العربية احداثا وأزمات اعادت صياغة شكل النظام الاقليمي العربي، وأعادت تعريف الفاعلين الاقليميين، وأثرت في سياسة وتوجهات القوى العربية الفاعلة تقليديا ومنها جمهورية مصر العربية.

وبالتالي تناول الباحث في هذا المبحث أهم القضايا والملفات المرتبطة بالسياسة الخارجية المصرية، والتي أثرت في النظام الاقليمي العربي بعد عام 2011، من خلال النقاط التالية:

اولا: الأزمة الليبية:منذ سقوط نظام الرئيس الليبي الاسبق معمر القذافي عام 2011، باتت ليبيا التي دخلت موجة العنف وعدم الاستقرار بعد موجة ما عرف بـ(الربيع العربي)، احدى بؤر التوتر والصراع الداخلي ذات الابعاد الاقليمية والدولية؛ بسبب تعدد الفاعلين المؤثرين في مسار الأوضاع في ليبيا، سواء على مستوى القوى الداخلية بعد ان شهدت الساحة الليبية تفككا وتنوعا في طبيعة القوى المحلية المسيطرة، فضلا عن ارتباط الجهات الداخلية الليبية بأطراف خارجية دولية، وما يزيد الأمر تعقيدا هو تضارب مصالح الاطراف الداخلية والخارجية في أنٍ واحد. مما انعكس على امكانية بناء نظام سياسي مستقر في ليبيا يلبي مطالب الجماهير الليبية بعد ثورة شباط 2011، نتيجة الاستقطابات الدولية والاقليمية على الساحة الليبية والتي أدت الى تزايد حدة التعقيدات الداخلية، ولعل من اهمها:[1]

1- استقطاب اقليمي بين محورين (السعودية – الامارات – مصر – الكيان الصهيوني) مقابل محور (تركيا – قطر).
2- استقطاب على المستوى الدولي الأوربي بين ايطاليا من جهة وفرنسا من جهة اخرى.
3- وأخرها الاستقطاب الدولي بين الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها القوى العالمية المهيمنة مقابل روسيا.

وبالتالي، اصبحت السلطة السياسية في ليبيا منقسمة الى قسمين، أحدهما غربي بقيادة حكومة الوفاق الوطني المدعومة من قبل بعض الاطراف الدولية، والقسم الثاني في شرق ليبيا في مدينة طبرق تحت حكم البرلمان الليبي، والتي كانت نتيجة لتطبيق قانون (العزل السياسي) الذي كان بمثابة النقطة الفاصلة في التفاهمات الليبية الداخلية، مما أدى الى قيام حرب أهلية بين القوى السياسية الليبية، بعد ان استغل الجنرال (خليفة حفتر) الانشقاق واطلق في 16 آيار 2014 عملية عسكرية (عملية الكرامة) في شرق ليبيا، وكانت بدعم مالي وعسكري مصري،

[1] ( ) محمد القايدي، الأزمة الليبية: الفواعل المحركة للصراع والمسارات المستقبلية، أوراق ودراسات سياسية، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 11 سبتمبر 2023. شوهد بتاريخ: 2025/7/1. متاح على الرابط التالي:
https://mediterraneancss.uk/2023/09/11/libyan-crisis/

وبعد ان كان الهدف الاساس منها القضاء على الجماعات الارهابية، اتسعت اهدافها عبر المطالبة بتجميد عمل المؤتمر الوطني العام، واجراء انتخابات جديدة، وتشكيل حكومة طوارئ .[1]

ويمكن القول بأن التفاعل الدولي والاقليمي مع أطراف الصراع الداخلي في ليبيا كان من العوامل التي زادت من تأزيم الاوضاع في ليبيا، وتزايد حدة تداعياتها الاقليمية، فبعد ان قدمت مصر الدعم المادي لقوات حفتر لإدامة زخم عملياتها العسكري، قامت تركيا بالدخول المباشر على خط الأزمة الليبية عبر التدخل العسكري المباشر في ليبيا، ودعم حكومة الوفاق الوطني الليبية، حفاظا على مصالحها الاستراتيجية في واحدة من اهم مناطق العمق الاستراتيجي والاقتصادي بالنسبة لها في منطقة شرق المتوسط، فإسقاط حكومة الوفاق وتشكيل حكومة جديدة مدعومة من دول وأطراف خارجية معادية لها، يعد بمثابة حصار سياسي على تركيا في منطقة شرق المتوسط بالأخص في حال النجاح في ادخال ليبيا رسميا مع الدول الأخرى، التي تعمل على إخراج تركيا من جميع الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار والتنقيب في منطقة شرق المتوسط؛ الأمر الذي يعني من الناحية الاستراتيجية تطويق تركيا من جهة المتوسط واخضاعها اقليميا .[2]

وبالتالي، جسدت ليبيا أزمة دولية تتداخل فيها مصالح مختلف القوى الدولية والاقليمية، وكان لها تداعيات سلبية خطيرة وبالأخص على دول الجوار، ويتضح ذلك جليا من تصريح الرئيس الجزائري (عبد المجيد تبون) في تحديد موقفه من محاولة قوات حفتر السيطرة على العاصمة الليبية، بأن "طرابلس خط أحمر وأن الجزائر كانت مستعدة للتدخل لمنع سقوط العاصمة الليبية"، وبالمقابل فقد أشار الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى أن "سرت والجفرة خط أحمر، وأنّ أي تدخل مصري مباشر في ليبيا بات شرعيا، وأن جاهزية القوات المصرية للقتال صارت أمرا ضروريا".[3]

ثانيا: سد النهضة الاثيوبي: من الناحية الواقعية قد لا تمثل ازمة سد النهضة الاثيوبي اشكالية عربية بحد ذاتها، ولكن نتيجة تأثيرها المباشر في الامن القومي المصري، وتداخل سياسات ومواقف بعض الاطراف العربية من المشروع، فقد أصبحت احدى المحددات الرئيسة المؤثرة في السياسة الخارجية المصرية خلال فترة الدراسة.

وتعود بدايات ازمة سد النهضة الى عام 2011، بعدما باشرت اثيوبيا في الثاني من نيسان من نفس العام في عمليات بناء السد، بقرار احادي الجانب دون الرجوع الى دول المجرى والمصب، مستغلة الاوضاع السياسية التي كانت تعاني منها دولة مصر بعد ثورة 25 يناير واسقاط نظام مبارك، وما تبعه ما حالة (عدم الاستقرار) في كافة مفاصل الدولة المصرية وانشغال النظام السياسي المصري بالقضايا والازمات الداخلية، وعدم وجود سياسة خارجية مصرية واضحة تجاه موضوع السد، وتراجع الاهتمام بالقضايا الخارجية بشكل عام، الأمر الذي اعطى للجانب الاثيوبي المساحة الكافية للانفراد والمناورة في المفاوضات واستغلال الاوضاع لإنجاز اكبر قدر ممكن من

[1] ( ) فايق حسن جاسم وغفران قاسم عبد، معطيات الصراع الليبي بعد عام 2011، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 52، السنة الثالثة عشرة، 2024. ص 26.

[2] ( ) محمود سمير الرنتيسي، " ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ديسمبر/ كانون اول 2019. ص 5.

[3] ( ) نقلا عن: محمد القايدي، الأزمة الليبية..، مصدر سبق ذكره.

المشروع، مما ادى الى اعتراض مصر على ذلك وتشكيل لجان ثلاثية باشراك دولة السودان في القضية، والبدء بجولات مفاوضات ثنائية وثلاثية لإيجاد حل للأزمة بسبب اهمية مياه النيل بالنسبة للأمن القومي المصري؛ فمصر تقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة، وان (95%) من مصادر المياه تأتي من خارج الحدود، و(85%) منها تأتي من اثيوبيا تحديدا، والنسبة القليلة الباقية تأتي من الامطار القليلة نسبيا، وبعض مصادر المياه الجوفية غير المتجددة والتي لا تعطي أكثر من (3 الى 5) مليار متر مكعب سنويا لمدة خمسين الى مئة عام، هذا فضلا عن ارتفاع تكلفة تحلية مياه البحر التي تفوق امكانيات مصر المتاحة .[1] وبالتالي يمكن القول ان قضية سد النهضة تمثل احدى نتائج وتداعيات احداث الربيع العربي، بعدما استغلت اثيوبيا حالة الفراغ وعدم الاستقرار السياسي في مصر، وباشرت بتنفيذ مشروعها على نهر النيل، في تحدٍ واضح للقوة المهيمنة تاريخيا على ملف حوض النيل؛ فطالما كانت مصر هي الطرف المهيمن في ادارة ملف النيل وقادرة على فرض رؤيتها وسياساتها في هذا الملف عبر التمسك الدائم بمقولة (المسألة المائية هي مسألة امن قومي)، وامتلاكها القدرات العسكرية والاقتصادية فضلا عن شبكة علاقاتها الدولية. ولكن كما هو معروف في العلاقات الدولية فإن مسألة النفوذ والقوة هي مسألة نسبية، وان المهيمن القديم ممكن ان يواجه تحدٍ من قوة صاعدة جديدة نتيجة تبدل ظروف ومتغيرات القوة، فوفقا لفكرة(تحدي الهيمنة)فإن الهيمنة لا بد أن تؤدي الى تحديّها ومقاومتها من قبل متحدٍ صاعد، وذلك لأن التفوق في احد ابعاد القوة لا يعني بالضرورة التفوق في الابعاد الاخرى،الأمر الذي يشجع احيانا بعض الأطراف غير المهيمنة في تحدي الطرف المهيمن عندما تسمح الظروف،والطعن في شرعية المهيمن القديم، وتقديم البدائل عوضا عنه .[2]

وهو ما يمكن رصده بوضوح في السياسات الاثيوبية في ملف مياه النيل منذ عام 2011، عبر استغلالها الظروف التي مرت بها دولة مصر من أجل تثبيت واقع حال جديد بالنسبة لمياه نهر النيل، يلبي طموحاتها التاريخية بما يخدم مصالحها ويجعلها قوة اقليمية مؤثرة في منطقة القرن الافريقي. ومن جانب أخر يكشف الدعم الدولي والاقليمي لدولة اثيوبيا ماديا وسياسيا في ملف سد النهضة، البعد السياسي والاستراتيجي للمشروع؛ بمعنى أن المشروع لا يمكن اعتباره مشروعا تنمويا واقتصاديا داخليا، بقدر كونه معبرا عن سياسات دولية واقليمية لخلق توازنات قوى جديدة في القارة الافريقية، على حساب الدور المصري التقليدي[3]، ويتضح ذلك جليّا من خلال الاطلاع على الدعم الدولي والاقليمي لأثيوبيا في مشروع السد، فقد قدمت كل من الولايات المتحدة و(الكيان الصهيوني) الدعم في الميادين التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية للتأثير على قدرات مصر وخيارتها الاستراتيجية

[1] ( ) دير حسين سرحان مرسي , هاجر هشام جمعة عواد النحاس، أثر عملية بناء سد النهضة الاثيوبي على السياسة الخارجية المصرية تجاه اثيوبيا " 2011–2021"، دراسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي، 8 يوليو 2022. ص 2.

[2] ( ) مروة فكري، سياسة الردع والقوى المراجعة من منظور واقعي: أزمة سد النهضة الاثيوبي أنموذجا، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 68، المجلد 12، أيار/ مايو 24. ص 38.

[3] ( ) أنظر المبحث الثالث، ص 27.

تجاه اثيوبيا، فضلا عن الدعم العربي والخليجي الاقتصادي للجانب الاثيوبي ومساعدتها في تنمية البنية التحتية اللازمة لإنجاح المشروع [1]

ثالثا: تطورات القضية الفلسطينية: طالما اعتبرت القضية الفلسطينية بمثابة المقياس للشرعية والمكانة الدولية، بالأخص بالنسبة للدول التي تسعى الى لعب دور اقليمي فاعل في منطقة الشرق الأوسط. وفيما يخص مصر فإنها كانت من أول دول المواجهة مع الكيان الصهيوني؛ فقد شاركت في جميع الحروب العربية–الاسرائيلية بدءًا من حرب عام 1948 وما تلاها، وبالمقابل كانت مصر أول دولة عربية تقدم على كسر حاجز التفاعل ذات النمط الصراعي مع الجانب الصهيوني عبر عقد اتفاقية سلام وتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين. ومن ثم انتقلت الى وظيفة اخرى في سياق الصراع العربي–الاسرائيلي عبر تبني صفة الوسيط بين اطراف الصراع المختلفة.

وفيما يخص فترة الدراسة، فان تأثير القضية الفلسطينية على السياسة الخارجية المصرية عميقا، ويتسم بالتعقيد الشديد، نتيجة التحولات السياسية الداخلية على المستوى المصري، والمتغيرات الخارجية بعد احداث الربيع العربي والتحول في موازين القوى الاقليمية، فضلا عن تداعيات الاحداث في الاراضي الفلسطينية المحتلة على الامن القومي المصري بشكل مباشر. لذلك يمكن تناول السياق الزمني للتفاعل المصري مع القضية الفلسطينية خلال فترة الدراسة في حقب مختلفة، تبدأ من سقوط نظام الرئيس المصري الاسبق حسني مبارك بعد ثورة 25يناير 2011، وما نتج عنها من تعدد دوائر صنع القرار في النظام السياسي المصري بين المجلس العسكري وجماعة الاخوان المسلمين وأخيرا مرحلة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. ولكل حقبة من هذه الحقب مقاربة خاصة بها في التعامل مع القضية الفلسطينية. ففي حين اتسمت فترة الرئيس المصري الاسبق محمد مرسي بالتفاعل الايجابي مع تطورات القضية الفلسطينية التي احتلت الحيز الاكبر ضمن اهتمامات السياسة الخارجية المصرية آنذاك، وحققت فيها عدة أمور ايجابية لعل اهمها:[2]

1- التحول في صيغة التعامل مع الاطراف من الضغط على الفلسطينيين الى الضغط على الجانب الصهيوني، فضلا عن الوقوف على مساحة واحدة من جميع الاطراف الفلسطينية.
2- إتمام عملية المصالحة بين حركتي فتح وحماس في 4 مايو 2011 بوساطة مصرية، لإعادة اللحمة السياسية والجغرافية بين الاثنين.
3- فتح معبر رفح الحدودي مع قطاع غزة بشكل دائم ابتداءً من يوم 28 مايو 2011، أمام الرجال فوق سن الأربعين والنساء والأطفال.
4- تمكنت المخابرات المصرية من إنجاح إتمام صفقة تبادل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط بـ 1027 أسير فلسطيني.

[1] ( ) ناصر كاظم خلف، السياسة المائية المصرية تجاه أزمة سد النهضة، قضايا سياسية، العدد 69، نيسان–ايار–حزيران/ 2022. ص 425.

[2] ( ) محمد بيلي العليمي،" العودة: الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011"، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011. ص 67.

وبالتالي، فقد اتسمت السياسة الخارجية المصرية في فترة الرئيس المصري السابق محمد مرسي بالتفاعل الايجابي مع القضية الفلسطينية، فعلى سبيل المثال اثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر 2012، بادرت مصر إلى إرسال رئيس الوزراء في حينها (هشام قنديل) إلى قطاع غزة في اليوم الثاني، ليعلن التضامن المصري الرسمي والشعبي مع الشعب الفلسطيني. ولكنها بالمقابل كانت على النقيض من ذلك في بداية فترة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعد عام 2013، بعد ان صنفت الحكومة المصرية حركة (حماس) كحركة ارهابية، وحصرت التعامل الرسمي المصري مع حركة (فتح) فقط، بسبب الموقف حماس من النظام السياسي المصري بعد عام 2013، على اعتبار ان حركة حماس تمثل امتدادً ايديولوجيا لحركة (الاخوان المسلمين) وتبعاً لذلك، يمكن القول بأن السياسة الخارجية المصرية عادت الى نفس السياق في التعامل مع القضية الفلسطينية لفترة ما قبل عام 2011، إن لم نقل انها تحولت الى نمط أكثر تشدداً من الناحية الأمنية، بسبب "الموقف من حركة حماس، والرفض المصري الرسمي في التعامل مع الحركة، الأمر الذي انعكس على السياسة المصرية تجاه قطاع غزة الفلسطيني المحكوم من قبل حركة حماس بشكلٍ عام"[1]. وصولا الى اندلاع الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة بعد عملية طوفان الاقصى في 7 اكتوبر/ تشرين الاول 2023، والتي اعادت الاهتمام الدولي والاقليمي بالقضية الفلسطينية، وباتت الاحداث في غزة تشكل أحد أهم مرتكزات الأمن القومي المصري والسياسة الخارجية المصرية.[2]

المبحث الثاني

تحولات النظام الاقليمي العربي بعد عام 2011

لقد قام النظام الاقليمي العربي تاريخيا على ثلاث ركائز متغيرة (مصر، سوريا، العراق) في مرحلة و(مصر، السعودية، العراق) في مرحلة اخرى و(مصر، سوريا، السعودية) أيضا، بمعنى أن دولة مصر كانت دائما ضلعا رئيسا من أضلاع التوازن الاقليمي العربي بسبب المكانة الاقليمية كونها قوة عربية اقليمية مركزية، ومن حيث الريادة والدور الذي طالما لعبته في مختلف القضايا القومية العربية. ولكن في فترة الدراسة شهدت المنطقة العربية عددا من التحولات التي أثرت في توازنات القوى العربية والاقليمية، أدت الى تبدّل الادوار، وصعود قوى اقليمية مقابل هبوط مكانة قوى أخرى.

اولا: الربيع العربي والتغيير في معادلة توازن القوى الاقليمية:

لا شك في ان احداث ما سمي بـ(الربيع العربي) كانت احداثا مفصلية اثرت بشكل كبير في شكل وطبيعة النظام الاقليمي العربي، أدت الى اعادة تعريف الوزن النسبي والادوار لبعض الدول والقوى الاقليمية التقليدية في المنطقة، وأثر ايضا في اعادة صياغة وتوجيه السياسة الخارجية لبعض الدول العربية. ولعل اهم اسباب التغيير في السياسة الخارجية او النظام الاقليمي العربي بعد احداث الربيع العربي تعود نظريا وعمليا الى الآتي:

---

[1] ( ) اركان ابراهيم عدوان، توجهات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 كانون الأول 2011: دراسة في تقييم أداء السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية،العدد55،أيلول 2016.ص 59.

[2] ( ) للاطلاع عن تأثير احداث طوفان الاقصى على السياسة الخارجية المصرية بشكل مفصل، انظر المبحث الثالث ص ص 27-28.

1_ عند دراسة عوامل التغيير في السياسة الخارجية، نجد بأن احداث تغيير في السياسة الخارجية للدولة الواحدة قد تكون بسبب حدوث تغير شامل في نظام الحكم لبعض الدول التي شهدت ثورات ادت الى تغيير النظم السياسية الحاكمة فيها، اذ ان احد ابرز اسباب التغيير الجذري في السياسة الخارجية هو حدوث الثورات في بعض الدول وبالأخص في تلك التي تكون فيها حالة عدم التكافؤ وغياب العدالة الاجتماعية والتبعية السياسية هي الحالة السائدة قبل اندلاع الثورة[1]. ولعل الحالة المصرية تمثل نموذجا واضحا لهذه النمط من التغيير؛ اذ ادت الثورة الى تغير النظام السياسي بشكل جذري، وهو ما ادى الى احداث مراجعة شاملة للسياسة المصرية بالشكل الذي يلبي متطلبات مرحلة التغيير وتداعياتها بدرجة كبيرة، ومن اهمها الاهتمام بالشؤون الداخلية أكثر من الدور الخارجي، بالأخص في الفترة التي تلت الثورة مباشرة مما يعني تراجعا في الدور الخارجي على حساب معالجة قضايا الداخل.

2_ أما العامل الثاني وهو التغير في موازين القوى الاقليمية، وشكل القوى الدولية الفاعلة؛ فقد شهدت موجة الربيع العربي انهيار النظم السياسية في بعض الدول العربية، مقابل الحراك الشعبي في غيرها، وايضا الاستقرار في اخرى، وبالتالي، فإن سقوط الانظمة السياسية في بعض الدول العربية الفاعلة تقليديا أتاح الفرصة لبعض الدول الصاعدة في تبني سياسات تزيد من فاعليتها على حساب غيرها، واستثمار احداث الربيع العربي بما يخدم مصالحها. وهو ما مارسته كل من المملكة العربية السعودية في التفاعل مع الأحدث في دولتي اليمن والبحرين، والدور القطري في دعم الثورات العربية واستغلال القدرات المادية الضخمة التي تمتلكها لتحقيق اهدافها، الى حد انها اصبحت احدى الدول الفاعلة سياسيا في المنطقة، فضلا عن دور بعض القوى الاقليمية التي حاولت استثمار الاوضاع لصالحها، كالترويج للنموذج التركي في فترة، وتوسع الدور الايراني، وأيضا انتهاك اسرائيل لحالة السلام مع الجانب المصري في شهر آب عام 2011 مباشرة، فضلا عن اتباع آلية تقديم التمويل لبعض الجماعات لتشكيل قوى داخلية موالية للجهات الاقليمية والدولية المختلفة .[2]

وبالتالي، فإن الاوضاع العامة منذ عام 2011 قادت الى تفكك النظام الاقليمي العربي التقليدي بعد احداث الربيع العربي؛ كونها ادت الى صعود ادوار بعض القوى الاقليمية وبعض الدول العربية الخليجية، الامر الذي غير من معادلة توازن القوى في المنطقة، بعد ان كان النظام الاقليمي العربي يقوم على مثلث القوى العربية الكبرى، فقد باتت الدول العربية الأصغر حجما ومكانةً هي صاحبة النفوذ الاكبر فيه، فضلا عن حدوث خللا في التوازن الاقليمي في غير صالح الاطراف العربية، بعد ان بات للقوى الاقليمية غير العربية الدور الأكبر في رسم خارطة المنطقة وادارة القضايا القومية العربية.

ثانيا: تنامي دور القوى غير العربية (تركيا، ايران، الكيان الصهيوني): منذ عام 2011، حاولت القوى الاقليمية غير العربية استثمار حالة الاضطراب السياسي وعدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة العربية من أجل تحقيق مصالحها:

---

[1] ()شمسنة بوشنافة،التغير في السياسة الخارجية:دراسة نظرية،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد4جانفي2013.ص240

[2] ( ) بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة، ترجمة: احمد مختار الجمال، مصر، المركز القومي للترجمة، ط1، 2016. ص 17.

1_ الدور التركي: يمكن القول بأن تركيا كانت من أكثر القوى الاقليمية تفاعلا مع حركات التغيير التي شهدتها بعض الدول العربية بعد عام 2011؛ فقد حاولت التسويق للنموذج التركي في الحالة المصرية ابان فترة الرئيس المصري السابق (محمد مرسي) مستغلةً التقارب الفكري والايديولوجي مع النظام السياسي المصري آنذاك، وكان ذلك واضحا من التفاعل الايجابي مع النظام السياسي المصري، ومستوى تبادل الزيارات الرسمية بين الجانبين ومحاولة لعب دور كبير في اعادة تشكيل توجهات السياسة الخارجية المصرية في حينها، وهو ما انعكس على العلاقات المصرية التركية، وأثر لاحقا في السياسة الخارجية المصرية تجاه تركيا بعد عام 2013 وتغير النظام السياسي المصري .[1]

وايضا حاولت تركيا الدخول بشكل مباشر والتأثير في عملية اعادة بناء النظم السياسية الجديدة، اذ تدخلت مباشرة على خط الاحداث في سوريا، عن طريق التواصل المباشر مع النظام السياسي السوري في بداية الأزمة، ومن ثم تبنت موقفا متشددا ضد النظام السياسي ومؤيدا للقوى السياسية المعارضة في سوريا طيلة فترة الازمة السورية، ودعمت المعارضة السورية بمختلف الطرق لتحقيق مصالحها الخاصة بغض النظر عن المصلحة السورية[2]. وصولا الى دورها الرئيس في عملية اسقاط نظام الرئيس السوري السابق (بشار الاسد) ودورها في التسويق لقيادات النظام السوري الجديد، مستغلة وجودها العسكري في مناطق شمال غرب سوريا، ودعمها لأغلب فصائل المعارضة السورية وعلاقاتها مع القيادة السورية الجديد، لتسويق نفسها كدولة (راعية) لسوريا ما بعد الأسد .[3]

اما في الحالة الليبية، فقد كانت تركيا احدى الدول الاقليمية التي تدخلت بشكل مباشر في ادارة الاوضاع الداخلية في ليبيا، عن طريق الدخول العسكري المباشر عام 2019، وتقديم الدعم العسكري لـ (حكومة الوفاق) الليبية القريبة من تركيا، في محاولة لتحقيق التوازن بينها وبين قوات الجنرال (خليفة حفتر) المدعوم من بعض القوى الدولية المعادية لتركيا. وهكذا فقد استفادت تركيا من حالة فراغ القوة التي سادت في المنطقة العربية، وحاولت تسويق نفسها كجهة دولية راعية لعمليات اعادة بناء النظم لسياسية الجديدة في بعض الدول العربية بما يخدم مصالحها .[4]

2_ ايران: تعد ايران احدى ابرز القوى الاقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط بسبب عمقها التاريخي والعقائدي وسياستها الخارجية المثيرة للجدل، ومواقفها من القوى العالمية وسياساتها في المنطقة، فطالما اثار الدور الايراني الجدال الحاد بين الباحثين والمهتمين في الشؤون الاقليمية، بين من يراها دولة اقليمية توسعية، وبين من يراها دولة اقليمية فاعلة وموازنة للسياسات الاقليمية والدولية في المنطقة. ولعل ايران من القوى الاقليمية التي

[1] ( ) احمد علي جلال واخرون، السياسة الخارجية التركية تجاه مصر في الفترة من 2011–2021، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد 1، السنة 4، أبيل 2024. ص 569.

[2] ( ) يوسف احمد عبده الخزعالة، اثر الازمة السورية على المكانة الدولية لتركيا 2011–2023، دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد 52، العدد 5، 2025. ص ص 12–13.

[3] ( ) فاتح شعبان، إعادة التفكير في جغرافيا الشرق الاوسط السياسية بعد سقوط نظام الأسد، تحليل سياسات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قسم تحليل السياسات، اسطنبول/ تركيا، أيار/ مايو 2025. ص 9.

[4] ( ) احمد علي جلال وأخرون، أثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الأمن القومي العربي: دراسة حالة الفترة من 2011–2021، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 22، أبريل 2024. ص 29.

تفاعلت مع احداث الربيع العربي بما يحقق مصالحها ومصلحة النظم السياسية الحليفة لها. فقد رحبت ايران بعمليات التغيير التي حدثت في بعض الدول العربية، وقدمت الدعم المادي والمعنوي المباشر للدول الحليفة لها، والتي ترتبط معها في علاقات تحالف استراتيجي وعلاقات اقتصادية وسياسية متينة، كما هو الحال مع سوريا واليمن، فضلا عن تصاعد الدور الايراني في مسار القضية الفلسطينية بعد ان باتت الداعم الرئيس ان لم نقل الوحيد لجماعات المقاومة، الأمر الذي اعطاها ثقلا ودورا اقليميا كبيرا يفوق ادوار الفاعلين الدوليين العرب. وقد كان وراء الموقف الايراني من الثورات العربية ابعاد سياسية وايدولوجية وفكرية ترتبط بالعقيدة السياسية الايرانية، فقد ايدت طهران الحراك الشعبي في جميع الدول العربية، ووصفته على لسان المرشد الاعلى (آية الله علي خامنئي) في خطبة الجمعة يوم 4 فبراير/ شباط 2011 بـ(الصحوة الاسلامية) المستلهمة من الثورة الاسلامية في ايران، وأكدت على استعدادها لتقديم كافة اشكال الدعم للشعوب من اجل بناء نظم سياسية شرعية، ولعل أهم الأهداف الايرانية من تبني موقفها من احداث الربيع العربي:[1]

1- البعد الفلسفي- الايديولوجي، المتمثل بفرضية نصرة المستضعفين ومقاومة المستبدين والمتكبرين وفقا للعقيدة الايرانية.

2- أما الهدف الثاني الأكثر واقعية، فهو السعي الى تغيير الوضع السائد في الشرق الاوسط واضعاف اداور بعض الدول الفاعلة تقليديا.

ووفقا لهذه الاهداف وغيرها، اتخذت السياسة الخارجية الايرانية موقفها من احداث الربيع العربي وفقا لما يراعي المصالح الايرانية في المنطقة، ويدعّم حلفائها، ويصب في المصلحة الايرانية، التي أصبحت واحدة من أبرز القوى الاقليمية تأثيرا وفاعليةً في ملفّات وقضايا الشرق الأوسط؛ ففي حين دعمت الثورات العربية في اغلب الدول العربية، إلا انها وقفت بالضد من الحراك الشعبي في سوريا، ودعمت نظام الرئيس السوري بشار الاسد بكافة الوسائل، على اعتبار ان الاوضاع في سوريا حسب وجهة النظر الايرانية تختلف عن باقي الدول العربية، وانها تمثل مخططا امريكيا غربيا لضرب محور المقاومة، وان ما يحدث في سوريا هو حرب (بالوكالة) على حسب الرؤية الايرانية[2]، مما اتاح لها لعب دور كبير في دعم النظام السياسي السوري الحاكم طيلة فترة الازمة السورية، وجعلها احدى القوى الفاعلة في ترتيبات الوضع الاقليمي العربي بعد انكفاء دور الدول العربية التقليدية.

3_ الكيان الصهيوني (اسرائيل): لعل الطبيعة الصفرية هي الوصف الدقيق لواقع حال التفاعلات العربية الصهيونية منذ عام 1948، بسبب التناقض الوجودي في الأهداف والمصالح لكلا الطرفين؛ بمعنى أن أي صعود وتزايد في مكانة وفاعلية الدول العربية يقابله تراجع وهبوط في دور وفاعلية الجانب الصهيوني، والعكس صحيح. وبالتالي فإن تفكك وعدم استقرار وتراجع مكانة الدول العربية الفاعلة تاريخيا، أتاح المجال للجانب الاسرائيلي في اقتناص الفرصة، وفرض المنهج الاسرائيلي في ادارة مجريات الصراع العربي الاسرائيلي وطبيعته وتحديد آلياته.

[1] ( ) إلياس ميسوم، احادث الربيع العربي والصراع الايراني – السعودي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عشاور بالجلفة، العدد ا، المجلد 4، مارس 2019. ص 118.

[2] ( ) فاطمة الصمادي، ايران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الايرانية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 8 نوفمبر/ تشرين الاول 2016. ص 9.

فلا شك أن خروج مصر من المعادلة كوسيط اقليمي مقبول بين العرب والقوى الفلسطينية الداخلية والجانب الصهيوني، جاء في مصلحة الجانب الاسرائيلي، وادى الى انفرادها برسم ابعاد القضية الفلسطينية من جديد؛ فمن خلال متابعة السياسات الاسرائيلية تجاه الدول العربية يمكن ملاحظة ان أي طارئ يصيب دول الطوق العربية المحيطة بفلسطين، يجابه بتوسع نوعي او معنوي من قبل الجانب الاسرائيلي، لتحقيق مكاسب على ارض الواقع، فعلى سبيل المثال استغلت القوات الاسرائيلية حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر بعد سقوط نظام مبارك عام 2011، وقامت بالاعتداء على المنطقة الحدودية المصرية، وأدت العملية الى استشهاد (5جنود مصريين) في شهر آب/ اغسطس من نفس العام، وبرز الحديث عن دعم بعض الجماعات المحلية لإحداث الفوضى داخل المجتمع المصري .[1]

ومن جانب أخر نلاحظ حملة الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة على بعض الدول العربية التي تدعم خيار المقاومة والممانعة للجانب الاسرائيلي، التي باتت سياسة راسخة بالنسبة للتحركات الاسرائيلية في المنطقة العربية، والتي لم تلاقي أي ردود فعل حقيقية من الجانب العربي. فقد قامت باحتلال المنطقة العازلة بينها وبين سوريا، واقدمت على توجيه ضربات جوية عنيفة على مواقع الجيش العربي السوري حتى وهي خالية، من اجل ضمان عدم استعادتها، وتعمل على اضعاف الدولة السورية وعدم تمكين السلطة الجديدة من الحصول على اسلحة ومعدات كان يمتلكها الجيش السابق، ومحاولة تجزئة سوريا الى دويلات صغيرة على اسس طائفية وعرقية، وتقديم نفسها كقوة اقليمية قوية راعية للأقليات، والسعي الى فرض منطقة امنية عازلة جنوب غرب سوريا تحت نفوذ الجيش الاسرائيلي ويحظر على الجيش السوري دخولها .[2]

وهكذا يسعى الجانب الصهيوني الى الاستفادة من حالة الضعف والتفكك في الواقع الاقليمي العربي، من أجل زيادة القوة والنفوذ وتعظيم المكاسب على حساب الجانب العربي، والقيام بتحديد الأولويات التي تحقق مصالح الكيان دون مراعاة ردود افعال الدول العربية، الأمر الذي اعطاه ميزة نسبية في الحركة على حساب الجانب العربي.

وتبعا لما تقدم، فإن واقع حال النظام الاقليمي الشرق أوسطي افرز واقعا جديدا يتميز بحالة عدم التوازن في التفاعلات الاقليمية لصالح القوى غير العربية؛ فقد اثبتت بنّية علاقات القوة الجديدة عن تفوق كل من الجانب التركي والجانب (الاسرائيلي) بمصادر القوة الصلبة والمادية، سواء بشكل عام وشامل، أو حتى في بعض القطاعات الرئيسة، وفيما يخص الضلع الثالث من اضلاع التوازن الاقليمي غير العربي (ايران)، فهي وان كانت ليست بنفس عوامل القوة المادية للجانبين أعلاه، إلا انها ممكن أن تتفوق على جوارها العربي وتحديدا دول الخليج العربية بشكل ملحوظ، وهو ما يضيف خللا في توازن القوى الاقليمي، ويزيد من حدّة المشكلات الامنية التقليدية للدول العربية .[3]

---

[1] ( ) بهجت قرني وعلي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص 17.

[2] ( ) وحدة الدراسات السياسية، سياسة اسرائيل تجاه سورية بعد سقوط نظام بشار الاسد، تقدير موقف، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 9 آذا/ مارس 2025. ص 1.

[3] ( ) بهجت قرني وعلي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص 187.

ثالثا: تصاعد دور دول مجلس التعاون الخليجي (نمط النفوذ والقوة غير التقليدي):

ان من أهم المسائل الأساسية التي يمكن ملاحظتها عند تناول النظام الاقليمي العربي، هو عدم وجود دولة عربية مسيطرة، أو قائدة، تعمل على موازنة الخلل في ميزان التفاعلات العربية الاقليمية لصالح الدول العربية، وبمعنى أخر لا يوجد لاعب اقليمي عربي ممكن ان تنطبق عليه معايير القوة الاقليمية وممكن ان يؤثر في الغير، ويطبق سياساته بحرية تامة ويؤثر في الأنشطة الاقليمية، ومن هنا فإن هناك ملاحظة مهمة وهي ان البنيان الاقليمي المتعدد القوى يمثل (توازن ضعف) أكثر منه توازنا للقوة بالنسبة للدول العربية، وهذا الوضع حسب الباحثين المتخصصين يمكن ان يستمر لعدم وجود ملامح تثبت عكس ذلك، ويمكن ان يعود السبب الرئيس في ذلك الى :[1]

1- عدم التناسق في حجم القدرات بين الدول العربية، فنجد دولا تتفوق اقتصاديا على غيرها مثل السعودية والامارات والكويت وقطر، ودول تتفوق عسكريا وديموغرافيا، وهناك مشكلة اخرى تتعلق بأن الدول العربية المهمة والمؤثرة تعاني من مشكلات داخلية وحالة من عدم الاستقرار، أثرت وتؤثر في وضعها الاقليمي وأضعفته بشكل كبير.

2- الاتجاهات الاقليمية الفرعية في نمط ممارسة النفوذ، بمعنى أن ممارسة النفوذ بالنسبة للدول العربية تكون في المناطق المباشرة والتي لا توجد فيها دولة أقوى منها، وعدم القدرة على التأثير في المناطق البعيدة نسبيا في الاقليم الذي تنتمي اليه الدولة.

3- تشكل مسألة القوة المراوحة أو علاقات المكانة أحد ابرز ملامح للنظام العربي المتعدد القوى، ويقصد بها ارتفاع مكانة وأهمية دولة في فترة زمنية معينة، مقابل أفولها وبروز غيرها في فترات أخرى.

وتبعا لذلك، يمكن القول بان الواقع العربي الحالي يشير الى ان القوى العربية الفاعلة تقليديا، انكفأت على نفسها بسبب المشكلات الداخلية العديدة التي تعاني منها عقب عمليات التغير التي شهدتها منذ عام 2011، وبالمقابل فقد تزايدت ادوار بعض الدول العربية الأصغر حجما ومكانةً، بسبب توظيفها للمقدرات القومية التي تمتلكها بشكل فعّال؛ فعلى سبيل المثال ادى تفاعل دولة قطر مع حركات التغيير التي شهدتها الدول العربية في مرحلة الربيع العربي إلى تزايد مكانتها وتصاعد دورها الاقليمي في الملفات والقضايا الاقليمية العربية، بعد ان استفادت من توظيف كافة الامكانيات واحدثت تكاملا في الادوار ما بين المشاريع الاقتصادية والسياسية والاعلامية، من اجل تعويض النقص في الجوانب السكانية والجغرافية والعسكرية، لتشكيل مقومات السياسة الخارجية التي تحقق اهادفها المنشودة[2]، وقد نجحت الى حد كبير في تحركاتها الدولية بعد ان باتت احدى اهم الدول العربية من حيث الفاعلية والنشاط في ادارة الملفات والقضايا العربية الراهنة.

وأيضا احتلت المملكة العربية السعودية مكانة بارزة بسبب تصدرها للملفات الاقليمية في اليمن وسوريا وليبيا، واستثمار علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية التي تحاول تصدير المملكة كفاعل اقليمي مهيمن في منطقة الخليج، مع كونها تعاني من قصورا في معاجلة بعض الملفّات والقضايا المهمة وعلى رأسها اليمن، وبالتالي

[1] ( ) المصدر السابق، ص ص 190 – 199.

[2] ( ) محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011–2013)، الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة/ قطر، ط1، 1435هـ – 2014م. ص 159.

استعانت بسياسة عقد التحالفات الدولية من أجل تحقيق مصالحها، ويبرز ذلك واضحا من السياسة التي نسجتها المملكة خلال فترة الدراسة، في محاولة منها لتعزيز مكانتها كقوة اقليمية تلعب دورا مهما في مختلف الملفات الدولية والاقليمية الجديدة.[1]

رابعا: ضعف آلية العمل العربي المشترك (دور جامعة الدول العربية):

منذ تأسيسها عام 1945، مثلت جامعة الدول العربية الاطار العملي والتنظيمي للعمل العربي المشترك، باعتبارها المنظمة الاقليمية التي تضم في عضويتها جميع الدول العربية، وتعمل وفقا لميثاقها على تنظيم آليات العمل العربي المشترك، ومساعدة الدول العربية وحل الأزمات التي تعصف بالمنطقة العربية، وفقا للمبادئ العامة التي اتفقت عليها الدول العربية المؤسسة للجامعة، والدول التي انظمت اليها لاحقا. ولعل عملية وصف واقع حال الجامعة العربية وتقييم دورها في مواجهة الازمات التي شهدتها بعض الدول العربية، يدل على مدى الضعف والتفكك الذي يشهده النظام الاقليمي العربي، ومدى التراجع الذي أصاب الجامعة العربية، فعلى الرغم من دورها الشكلي أو الصوري منذ تأسيسها، إلا انها منذ عام 2011 تشهد اكثر فتراتها حدةً من حيث الضعف والتفكك، بعدما باتت اسيرة لسياسات وتوجهات بعض الدول العربية الغنية، والتي برزت على الساحة الاقليمية بعد احداث الربيع العربي، وتحديدا المملكة العربية السعودية وقطر والامارات العربية المتحدة احيانا؛ ويتضح ذلك جليّا في تفاعل الجامعة العربية مع الحراك الشعبي في كل من سوريا ومملكة البحرين عام 2011، فقد ادانت الجامعة الحراك الشعبي في البحرين وقدمت الدول العربية الدعم المادي والمعنوي للنظام السياسي الحاكم، في حين كان الموقف في الحالة السورية على النقيض تماما بعدما أدانت سياسات النظام السياسي في سوريا، وساهمت في قطع العلاقات العربية السورية، وسحب الدبلوماسيين والمراقبين العرب من سوريا، واصبح موقف دول مجلس التعاون الخليجي هو الذي يحدد ويقود موقف الجامعة العربية في الحالة السورية في حينها .[2]

ولعل مراجعة دور الجامعة العربية في مواجهة جميع من الازمات (الليبية، السورية، اليمنية، الاوضاع في السودان والاوضاع على الساحة الفلسطينية) تمثل دليلا وضاحا على درجة الضعف والتدهور الذي أصاب الجامعة العربية[3]، وأثّر في طبيعة العمل العربي المشترك، الذي يعد انعكاسا لواقع حال القوى العربية الفاعلة، والتي خرجت من المعادلة وأحدثت خللا في توازن القوى الاقليمي يصب في مصلحة الدول غير العربية كما ذكرنا في النقاط السابقة.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية المصرية بعد عام 2011: محاولات استعادة التمركز الاقليمي

---

[1] ( ) ميسون منصور عبيدات، التحالفات الدولية والاقليمية في المنطقة العربية والمواقف المختلفة منها (2011–20215م)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية – المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد السادس، المجلد الأول، أغسطس 2017. ص 171.

[2] ( ) بهجت قرني وعلي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص 18.

[3] ( ) اركان ابراهيم عدوان، دور جامعة الدول العربية في مواجهة الأزمات العرية بعد عام 2011، قضايا سياسية، العدد 77، نيسان– أيار– حزيران 2024. ص ص 102 – 106.

بعد استعراض واقع حال النظام الاقليمي العربي، وأهم التحولات التي شهدها خلال فترة الدراسة، والتي مثلّت عوامل ومحددات مهمة، أثرت في اعادة صياغة الأدوار والتوجهات والسياسات لجميع دول المنطقة، نتناول في هذا المبحث طبيعة السياسة الخارجية المصرية خلال فترة الدراسة، ومحاولة اجراء عملية تقييم للأداء السياسي المصري خارجيا.

اولا: مرحلة الرئيس السابق محمد مرسي 2012–2013(سياسة خارجية مرتبكة):

يمكن القول بان الفترة التي تلت احداث 25 يناير 2011 في مصر، كانت من أكثر الفترات اضطرابا وتعقيدا بسبب تأثير العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية على السلوك السياسي المصري، أدت الى ارباك السياسة الخارجية، وهي بطبيعة الحال فترة غير صالحة للقياس والتعميم لتقييم السياسة الخارجية المصرية، كونها فترة قصيرة نسبيا وتميزت بتفاقم عوامل عدم الاستقرار السياسي داخليا واقليميا. ولكن ممكن البناء عليها من أجل المقارنة مع سلوك السياسة الخارجية المصرية بعد عام 2013. ويمكن تحديد الاطار العام للسياسة الخارجية في فترة ما بعد الثورة بمحاولة اجراء مراجعة شاملة لنمط العلاقات الخارجية للدولة المصرية، من خلال الابتعاد عن بعض المحاور التقليدية في العلاقات المصرية الخارجية، والانفتاح على محاور جديدة.

1_ فعلى سبيل المثال حاول صانع القرار المصري الابتعاد النسبي وتنظيم العلاقات بالمحور الامريكي الخليجي، مع الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الجانب الامريكي في مجال المساعدات العسكرية واتفاقية السلام المصرية – الاسرائيلية[1]، مقابل الانفتاح على بعض القوى الدولية والاقليمية، بالأخص بعد ان شهدت العلاقات المصرية مع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة فتورا بسبب موقف الدولتين من جماعة الاخوان المسلمين، مقابل تنامي العلاقات مع دولة قطر بسبب موقف قطر الداعم لجماعة الاخوان المسلمين، رغم أن الجانب المصري حاول المحافظة على الروابط التاريخية في العلاقات المصرية السعودية، كإطار عمل راسخ في التحركات الاقليمية، ويتضح ذلك من المبادرة الاقليمية الرباعية التي طرحها الرئيس المصري آنذاك التي تشمل "مصر، تركيا، ايران والمملكة العربية السعودية"[2]، كآلية عمل تجمع القوى الاقليمية الفاعلة في المنطقة، دون التأثير على طبيعة العلاقات التقليدية مع الدول الصديقة.

2_ اقليميا شهدت التوجهات المصرية تجاه كل من تركيا وايران تقدما ملموسا، بعدما اعتبرت تركيا بأن مصر باتت اقرب الى النموذج التركي في عهد العدالة والتنمية، بسبب التقارب الفكري والايديولوجي بين الجانبين. وأيضا حدث تغير جذري في التوجهات المصرية تجاه ايران، بالرغم من بعض التحفظات الامنية في مصر، ولكن شهدت العلاقات المصرية الايرانية تقدما ملحوظا من خلال تبادل الزيارات الرسمية، ولعل ابرزها زيارة الرئيس المصري السابق محمد مرسي لطهران في 30 آب 2012، وأيضا زيارة الرئيس الايراني الاسبق (محمود احمدي

[1] ( ) محمد هادي النجداوي، الدور الاقليمي لمصر: سيناريوهات ما بعد الثورة، مجلة البحثية، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والابحاث، العدد الاول، 2013. ص 12.

[2] ( ) جهاد حسنين، قراءة في توجهات السياسة الخارجية في عهد الرئيس محمد مرسي، مركز المسار للدراسات الانسانية، الاثنين–6–يوليو– 2020. شوهد بتاريخ: 2025/9/6. متاح على الرابط التالي: https://almasarstudies.com/

نجاد) الى مصر عام 2013، كأول زيارة لرئيس ايراني الى دولة مصر منذ الثورة الاسلامية في ايران عام 1979. [1]

3_ وبالنسبة للتوجهات المصرية تجاه افريقيا فإنها شهدت نموا ومحاولة استعادة الدور المصري في افريقيا، ولعل قضية سد النهضة الاثيوبي التي اشرنا اليها سابقا كانت المحدد الأكبر في رسم التوجهات المصرية تجاه افريقيا، بسبب تأثيرها على الأمن القومي المصري كما ذكرنا في المبحث الأول. وبالتالي، شهدت هذه الفترة نشاطا واضحا في التوجهات المصرية تجاه افريقيا، ولكنها بالمقبل لم تحدث تغييرا حقيقيا بسبب المشاكل الداخلية في مصر التي انهت حكم الرئيس المصري محمد مرسي عام 2013 .[2]

4_ وبالنسبة للسياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، يمكن القول انها كانت الانجاز الأكبر للسياسة الخارجية المصرية في تلك الفترة؛ فرغم قصر الفترة والمشاكل الداخلية الكثيرة، إلا ان الحكومة المصرية أولت القضية الفلسطينية اهتماما خاصا، وأحدثت اختراقا كبيرا في ملف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية، وفي عملية تبادل الاسرى، والموقف من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة عام 2012، والموقف من حركة حماس، وغيرها من المؤشرات التي تؤكد على فاعلية السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية في تلك الفترة .[3]

وبالتالي، فقد حاولت مصر في تلك الفترة احداث اختراقات وتغيير في نمط وتوجهات السياسة الخارجية المصرية، من خلال الانخراط في ملفات جديدة، واعادة النظر في الملفات التقليدية، ولكن المحددات المتعلقة بالأوضاع الداخلية المصرية والتي أدت الى احداث تغيير سياسي عام 2013، حالت دون ذلك.

ثانيا: مرحلة ما بعد عام 2014 (عودة لمقاربة أكثر برغماتية): بعد عام 2014 والاطاحة بنظام الرئيس المصري السابق محمد مرسي، دخلت الدولة المصرية في موجة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، المتمثلة بالحديث عن شرعية النظام السياسي المصري، والخلاف حول من يقول انه كان نتاج ثورة شعبية أم انقلاب عسكري غير شرعي، فضلا عن تزايد حدة المشكلات الاقتصادية، التي كان لها الأثر الكبير في تحديد توجهات السياسة الخارجية المصرية طيلة تلك الفترة. وبالتالي أثرت هذه المشكلات وغيرها في سلوك الدولة المصرية وفي تحديد سياستها تجاه محيطها الخارجي، بما يراعي متطلباتها الداخلية.

1_ الاهتمام بالسياسة الخارجية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي: منذ توليه الرئاسة المصرية عام 2014، وبعد المشكلات الكثيرة التي اثيرت من قبل انصار الرئيس السابق محمد مرسي، حول مدى شرعية النظام السياسي الحاكم في مصر بعد (ثورة/انقلاب 2013) حاول الرئيس المصري عبد "عبد الفتاح السيسي" معالجة القضايا والازمات التي تعاني منها الدولة المصرية وعلى رأسها مسألة شرعية النظام السياسي من (الأعلى الى الأسف)؛ بمعنى أنه حاول ان يلعب على كسب الرضا والقبول الدولي لتثبيت ركيزة النظام السياسي، ومن ثم الاهتمام بباقي

---

[1] ( ) محمد النجداوي/ مصدر سبق ذكره، ص ص 13-14.

[2] ( ) دانا علي صالح و بشدر حسين محمود، الدبلوماسية المصرية حيال ازمة سد النهضة وتحدياتها، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 54، 2023. ص 9.

[3] ( ) خضير ابراهيم سلمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2015م. ص 200.

الملفات الداخلية لاحقا، بمنعى الحصول على الشرعية الدولية. ومن ثم زاد اهتمام الرئيس المصري بملف السياسة الخارجية المصرية، ودخلت معه مرحلة جديدة عبّر عنها بكثافة الحضور المصري دوليا، والنشاط المكثف الذي قام به في ميدان السياسة الخارجية المصرية وعلاقاتها الدولية، فخلال أول سبع سنوات من حكم الرئيس السيسي بلغ عدد الزيارات الخارجية على مستوى الرئاسة الى (127) زيارة، جاءت الاعوام الاولى بالمراكز الأولى لعدد الزيارات، ومن ثم قلّت الزيارات الخارجية لاحقا بسبب جائحة كورونا، وجاءت المملكة العربية السعودية بالمركز الأول بالنسبة للدول التي زارها الرئيس المصري، مما يعكس أثر البعد الاقتصادي في السلوك الخارجي المصري. وقد ساعدت الجولات (المكوكية) للرئيس المصري نوعا ما على استعادة مصر للصورة التقليدية باعتبارها لاعبا اقليميا مهما في المنطقة، وازالة بعض القيود التي عانت منها الدولة المصرية منذ احداث 2013، وفي توفير الدعم الخارجي للاقتصاد المصري .[1]

ومن هنا فقد باتت السياسة الخارجية واعادة صياغة توجهاتها بما يحقق المصلحة القومية، ويحافظ على شرعية النظام السياسي الحاكم، من أبرز أولويات الرئيس المصري، وباتت الركيزة الاساس التي يستمد منها النظام السياسي شرعيته بمعزل عن ارادة الشعب المصري، مهما تفاقمت الأزمات والقضايا الداخلية التي يعاني منها.

2_ الانخراط المصري في الملفات الاقليمية: بعد تفكك النظام الاقليمي العربي التقليدي، والتحول في مكانة القوى العربية التقليدية بسبب متغيرات (الربيع العربي)، وتبعاتها على الاوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية المصرية، حددت مصر توجهاتها السياسية الخارجية المصرية بما يساعد على تجاوز الازمات المتعددة التي تعاني منها، ويقلل من تداعياتها السلبية الى أقصى حد ممكن. وبالتالي رسمت السياسة الخارجية المصرية توجهاتها بما ينسجم مع الواقع الجديد في المنطقة، ويراعي المصالح المصرية بالدرجة الاساس؛ فعلى سبيل المثال انخرطت مصر ضمن المحور السعودي واصبحت احدى الركائز الاساسية في التوجهات السعودية الاقليمية في الملف اليمني بعد الاشتراك في (عاصفة الحزم) عام 2015 الى جانب القوات السعودية[2]، والعلاقات السعودية الايرانية، والعلاقات مع دولة قطر[3]. وبالتالي أصبحت مصر بمكانتها الاقليمية وتاريخها العريق، تابعا للسياسات السعودية والامارتية الاقليمية، مقابل الدعم الاقتصادي والمادي، من أجل معاجلة بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المصرية.

3_ السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا: لعل التخوف المصري من تطورات الاوضاع في ليبيا أمرا مبررا نتيجة تأثيرها في الأمن القومي المصري، بسبب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر من جراء عملية التغيير السياسي التي شهدتها البلاد عام 2011، فضلا عن الموقع الجغرافي وطبيعة الحدود الليبية المصرية، وتداخل العوامل الأمنية وتأثيرها في الملفّات السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية في مصر، اذ يبلغ طول

---

[1] ( ) سيماء علي مهدي، التطورات السياسية في مصر بعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد 57، 2023. ص 224.

[2] ( ) مصر في "عاصفة الحزم": المحددات والتبعات، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أبريل 2015. ص 8. شوهد بتاريخ: 2025/10/6. متاح على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154793415952637.html

[3] ( ) عبد الله عبد الامير، الصراع السعودي – القطري: الاسباب والنتائج المحتملة، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017. ص 27.

الحدود بين البلدين حوالي (700 ميل)، والتي تشكل نوعا خاصا من التهديد بالنسبة للأمن القومي المصري، يتمثل بعمليات تهريب الاسلحة، والمقاتلين لدعم الجماعات الارهابية داخل مصر، وبالتالي دعمت مصر بعض الاطراف الليبية التي تتوافق معها، واستضافت لقاءات ومبادرات عديدة تخص الاوضاع في ليبيا، وكانت تركز على ان الحل السياسي للأزمة الليبية يتم عبر تحقيق توافق ليبي–ليبي داخلي، وتدرك بأن التوافق مع الفرقاء الدوليين ضروري لتحقيق ذلك، وقد ساهمت في حشد التأييد الدولي لدعم الاوضاع في ليبيا من أجل حماية مصالحها السياسية والامنية نتيجة تداعيات الازمة الليبية، ومنها التوافق مع سياسات المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والكيان الصهيوني بخصوص ليبيا .[1]

وأيضا قام صانع القرار المصري بإجراء مراجعة لتوجهات السياسة الخارجية المصرية فيما يخص الملف الليبي وبالأخص تجاه أهم القوى الدولية والاقليمية الفاعلة فيه؛ ومنها على سبيل المثال تخفيف حدّة الخطاب في التفاعل مع الجانب التركي الذي دخل مباشرة على خط المواجهة في الساحة الليبية، بعد ان شهدت العلاقات المصرية التركية صراعا سياسيا وقطيعة سياسية منذ احداث 30 يوليو/ تموز 2013 في مصر[2]. الأمر الذي يعني بأن الازمة الليبية، تمثل أهم المتغيرات الدولية التي أثرت في شكل النظام الاقليمي العربي، وأثرت مباشرة في توجهات السياسة الخارجية المصرية بسبب التداعيات السلبية المباشرة وأثرها في الأمن القومي المصري.

4_ السياسة الخارجية المصرية تجاه افريقيا: لقد شكلت قضية سد النهضة احدى القضايا الرئيسة والمهمة في ملف السياسة الخارجية المصرية منذ عام 2011، التي تميزت بمرحلتين، الأولى في فترة الرئيس المصري السابق محمد مرسي الى غاية عام 2013، والتي تميزت في بدايتها بالركود وعدم التفاعل الرسمي الفعال في قضية سد النهضة، والتي شجعت الجانب الاثيوبي على المضي في عملية البناء دون الرجوع والتوافق مع الجانب المصري، والذي ادى لاحقا الى تزايد اهتمام السياسة الخارجية في هذا الملف بعدما تجاوزت اثيوبيا الخطوط الحمراء في نسب انجاز السد. ومن ثم مرحلة ما بعد عام 2014، حيث اعطت السياسة المصرية قضية سد النهضة حيزا اكبر ضمن توجهات سياستها الخارجية، وباتت قضية السد قضية ثابتة في جدول اعمال الخارجية المصرية، تعبّر عنها من خلال كثافة التفاعلات الدولية والزيارات الرسمية سواء لأثيوبيا أو غيرها من الدول الافريقية والعربية، فضلا عن النشاط المصري في المنظمات الدولية، من أجل ايجاد حل للأزمة بما يحافظ على حقوق مصر المائية.[3]

مما يعني بأن قضية سد النهضة باتت محددا رئيسا في رسم وتشكيل السياسة الخارجية المصرية، وتحديد علاقاتها بالأطراف الدولية المختلفة على اساس الموقف من السياسات الاثيوبية في قضية سد النهضة. فعلى سبيل المثال شهدت العلاقات المصرية السودانية نوعا من الفتور والتدهور بعد تغير الموقف السوداني من مشروع

[1] ( ) زينب عبد العال سيد رمضان، أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، العدد الخامس والعشرون، الجزء الثاني، يوليو 2023م. ص ص 104–105.

[2] ( ) اركان ابراهيم عدوان ومصطفى جابر فياض، محدِّدات الدور التركيّ في ليبيا وتداعياته الدوليَّة، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، المجلد العاشر، 2020. ص 665.

[3] ( ) دانا علي صالح و بشدر حسين محمود، مصدر سبق ذكره، ص ص 8–9.

سد النهضة والتوافق مع الجانب الاثيوبي في هذا المجال، على اساس ان السد سيوفر العديد من المكاسب للدول الثلاثة .[1]

ولعل القدرة على تقييم السياسة الخارجية المصرية في ملف سد النهضة، يشوبها نوعا من الصعوبة والتعقيد، بسبب تعقيد الأزمة وتعدد الدول الأطراف فيها، وعدم جدّية المجتمع الدولي في ايجاد حل يرضي جميع الاطراف، بعدما دعمت اغلب القوى الدولية والاقليمية اثيوبيا في ملف سد النهضة كما اشرنا في المبحث الاول، باعتباره من وجهة نظرها حقا من حقوقها الطبيعية لتحقيق تنمية اقتصادية وعمرانية تنعكس على مكانتها في القارة الافريقية[2]، وهو ما يعتبر أحد أبرز التحديات الخارجية التي تواجه السياسة الخارجية المصرية في ادارة ملف سد النهضة، وأدى الى اخفاقها في ايجاد حل للأزمة، فقد دعمت كل من (الولايات المتحدة الامريكية، الصين، فرنسا وايطاليا) حقوق اثيوبيا في بناء السد، فضلا عن الدعم الاقليمي المتمثل بدعم كل من (تركيا، الكيان الصهيوني، قطر، السعودية والامارات) لمشروع السد منذ البداية، مما شكّل التحدي الأكبر بالنسبة للدبلوماسية المصرية وقلّص قدراتها في التوصل الى حل لأزمة سد النهضة .[3]

وتبعا لذلك، فقد أثرت أزمة سد النهضة في اعادة صياغة توجهات السياسة الخارجية المصرية على أكثر من مستوى، كالانخراط بشكل أوسع نحو القارة الافريقية بعدما كانت في أدنى سلم اولوياتها، وتكثيف جهودها الدبلوماسية دوليا وفي المحافل الدولية عبر تدويل الأزمة في المنظمات الدولية والاقليمية، وعملت ايضا على تحقيق نوعا من التوازن الاقليمي من خلال عقد التحالفات والمباحثات الثنائية مع بعض الاطراف العربية والأفريقية، وايضا مراجعة الخطاب السياسي المصري في التفاعل مع أزمة سد النهضة عبر التلويح بكافة الخيارات الممكنة للحفاظ على حقوق مصر المائية وحماية الأمن القومي المصري.

5_ مصر والقضية الفلسطينية: نتيجة لتطورات الاوضاع على الساحة الفلسطينية تمكنت مصر من استعادة دور الوسيط من جديد، وتوظيف القضية في سبيل استعادة المكانة التاريخية لمصر في هذا المجال، عبر تقديم نفسها كوسيط مقبول من قبل جميع اطراف الصراع، سواء على مستوى الداخل الفلسطيني (فتح وحماس) أو حتى على المستوى (الاسرائيلي). بعدما تميز الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية بالجمود نتيجة الموقف من حركة حماس وجماعة الاخوان المسلمين منذ عام 2013 .[4]

وبالتالي فقد سعت مصر الى استغلال تداعيات العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة بعد عملية طوفان الاقصى 2023، وما افرزته من واقع دولي واقليمي أحرج الدول العربية والاسلامية الفاعلة تقليديا، حيث سعت مصر الى اثبات انها لاعب محوري في مسار القضية الفلسطينية، بالأخص بعد تفرد بعض الدول العربية والاقليمية

---

[1] ( ) نور علي قاسم و شذي زكي حسن، ازمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 45، المجلد2، السنة الثانية عشرة، ربيع 2023. ص 133.

[2] ( ) حسين رمضان جويلي و محمود زكريا، أزمة سد النهضة: دوافع التفاوض ومسارات الحل، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة/ كلية الدراسات الافريقية العليا، العدد 1، المجلد 47، الجزء 2، يناير 2025م. ص 409.

[3] ( ) دانا علي صالح و بشدر حسين محمود، مصدر سبق ذكره، ص 22.

[4] ( ) اركان ابراهيم عدوان، توجهات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 كانون الأول 2011مصدر سبق ذكره، ص 59.

وتنافسها في ادارة الملف الفلسطيني في الفترات الاخيرة[1]، مع حرص مصر على تحجيم دور حركة حماس على مستوى الداخل الفلسطيني والاقليمي.

ويمكن القول بأن التفاعل المصري مع الاحداث الفلسطينية بعد حرب غزة (2023–2025) كان حرصا على امنها القومي، بعد ان حاول الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية احراج مصر أكثر من مرة في مسألة تهجير سكان قطاع غزة، وحديث رئيس الوزراء الاسرائيلي (نيتنياهو) عن ضرورة سيطرة الجيش الاسرائيلي على محور (فيالدلفيا)[2*] أو نقطة التوقف الجنوبية في قطاع غزة، وانها يجب ان تكون تحت سيطرة الجيش الاسرائيلي، ما يعني احتلال منطقة المحور من جديد، وتهديد عملية السلام مع الجانب المصري، وهو ما دفع بالجيش المصري الى تأمين المنطقة بسياح خرساني عملاق، واعادة التموضع والانتشار وارسال رسائل الى الجانب الاسرائيلي عن رفض مصر لسياسات الكيان الصهيوني التي تحاول احراج مصر وجرّها الى الدخول المباشر في الصراع.[3]

ولذلك حرصت السياسة المصرية على عدم الانجرار الى الصراع والدخول العسكري المباشر، والعمل المكثف مع الشركاء الدوليين من أجل التوصل الى حل للأزمة في غزة، بشكل يحقق مصالح جميع الأطراف، وقد ساهمت الجهود المصرية والدولية في التوصل لاتفاق وقف اطلاق النار الأول في يوم 15يناير/ كانون الثاني 2025، والذي لم يصمد كثيرا بسبب عدم التزام الجانب الصهيوني الذي أحرج المفاوضين ومن ثم اندلعت المواجهات مرة اخرى في 18 مارس/آذار 2025 .[4]

ومن ثم استمرت الجهود الدولية لإيجاد حل للصراع، والتي كان لمصر دورا بارزا فيها حرصا منها على حماية على أمنها القومي ومكانتها الاقليمية بعدما تعرضت لانتقادات عديدة بسبب موقفها من الأحداث وموضوع إدارة المعابر الحدودية مع قطاع غزة، ومن ثم كان للسياسة الخارجية المصرية دورا مهما في التوصل الى اتفاق وقف اطلاق النار بين حماس والكيان الصهيوني في مدينة (شرم الشيخ المصرية) يوم 9 تشرين الاول 2025، بجهود ووساطة مصرية – قطرية وبرعاية امريكية ودولية واقليمية، لتسجل السياسة الخارجية المصرية تقدما ملحوظا في هذا الملف، قد يمكنّها من استعادة دورها التاريخي في ادارة الملف الفلسطيني فيما لو سارت بنود الاتفاق كما هو

---

[1] ( ) مجموعة الحوار الفلسطيني، ثلاث قراءات للدور المصري وتداعيات الحرب، مقالات بحثية، شوهد بتاريخ 2025/9/1. متاح على الرابط التالي:
https://paldg.co/?p=2491

[*][2] محور فيالدلفيا هو عبارة عن شريط حدودي يربط مصر بقطاع غزة، بطول 14 كيلو متر من البحر المتوسط شمالاً، وحتى معبر كرم أبو سالم جنوباً، وبموجب معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام 1979، أن هذا المحور هو منطقة عازلة وكان يخضع لسيطرة وحراسة إسرائيل قبل أن تنسحب من قطاع غزة عام 2005، فيما عرف بخطة "فك الارتباط"، للمزيد انظر: هبة خالد جمال عبدالرازق، محور فيلادلفيا وأهميته بالنسبة لإسرائيل، المركز الديمقراطي العربي، 17 يناير 2024.

[3] ( ) نجلاء مكاوي، مصر وغزة: ما قبل السابع من تشرن الأول/ اكتوبر وبعده، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 11 كانون الثاني/ يناير 2024. ص 15.

[4] ( ) الموسوعة/ مصر، تفاصيل اتفاق شرم الشيخ لوقف إطلاق النار في غزة 2025، الجزيرة نت، 2025/10/17. شوهد بتاريخ: 2025/10/20. متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia

مخطط لها. وبالأخص بعد اشادة الرئيس الأميركي (دونلاد ترامب) بالدور المصري في المفاوضات، حين عبّر عن رغبته في "انضمام الرئيس المصري إلى مجلس السلام لإدارة قطاع غزة" .[1]

ثالثا: تقييم اداء السياسة الخارجية المصرية في النظام الاقليمي الجديد:

بعد استعراض اهم الملفّات والقضايا الاقليمية التي أدت الى حدوث تحول في النظام الاقليمي العربي، وفي نمط التفاعلات الاقليمية، وانعكاساها على السياسة الخارجية المصرية، نقدم في هذه النقطة تقييما موضوعيا للأداء السياسي الخارجي المصري، بناء على السلوك المصري في التفاعل مع القضايا الاقليمية، ودورها فيها:

1- في الملف الليبي: كان اداء السياسة الخارجية المصرية عاليا كما أشرنا سابقا، وكانت مصر من بين الدول التي شاركت في جميع الفعاليات الدولية بخصوص الأزمة الليبية، ولعبت دورا مهما في عملية موازنة أدوار القوى الاقليمية والدولية في ليبيا. وكان الدور المصري أكثر نشاطا للحفاظ على المصالح السياسية والاقتصادية والامنية، وضمان ان يكون لمصر دورا فاعلا في ليبيا بعد استقرار الاوضاع فيها، بالأخص بعد تنامي نشاط الجماعات الارهابية في ليبيا، وادراك الجانب المصري بأن الأمن هو عامل مشترك بين الجانبين الليبي والمصري.[2]

2- في ملف سد النهضة: أدت قضية سد النهضة الاثيوبي الى تزايد نشاط السياسة الخارجية المصرية في القارة الافريقية بشكل عام، وفي ادارة ملف سد النهضة الاثيوبي بشكل خاص، حفاظا على المصالح المصرية في مياه النيل، ورغم النشاط السياسي الخارجي المصري في هذا الملف، إلا انها لم تحدث أي تقدم ملموس فيه، ولم تغير من الموقف الاثيوبي في تنفيذ المشروع، بسبب الضغوط الدولية التي واجهتها مقابل الدعم الدولي والاقليمي الكبير لأثيوبيا في هذا الملف.[3]

3- في الملف الفلسطيني: لعل الملف الفلسطيني هو الملف الأكثر فاعلية بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية خلال فترة الدراسة، فعلى الرغم من تراجع مكانة القضية الفلسطينية في قائمة اولويات السياسة الخارجية المصرية في الفترة التي تلت أحدث 2013 في مصر كما ذكرنا سابقا، إلا ان تطورات الاوضاع الاقليمية والدولية بعد عملية طوفان الاقصى 2023، فرضت على مصر تبني سياسة خارجية فاعلة، من اجل تدارك التداعيات السلبية للأوضاع على مصر، بالأخص بعد موجة الانتقادات الحادة التي طالت جميع الدول العربية وعلى رأسها مصر بسبب الحصار الخانق على قطاع غزة.

الخاتمة:

في ضوء التحولات العميقة التي شهدها النظام الإقليمي العربي منذ عام 2011، يمكن القول إن السياسة الخارجية المصرية قد واجهت واحدة من أكثر مراحلها تعقيدًا منذ عقود؛ فقد أفضت تداعيات الربيع العربي إلى تفكك المنظومة العربية التقليدية التي كانت مصر تشكل أحد أعمدتها الرئيسة، وبرز دور القوى الاقليمية غير

---

[1] ( ) قمة شرم الشيخ توثّق وقف الحرب... وتتطلع لمستقبل غزة، صحيفة الشرق الأوسط، 14 اكتوبر 2025م- 22 ربيع الثاني 1447هـ. شوهد بتاريخ: 2025/10/20. متاح على الرابط التالي: https://aawsat.com

[2] ( ) خضير ابراهيم سلمان، مصدر سبق ذكره، ص 236.

[3] ( ) دانا علي صالح و بشدر حسين محمود، مصدر سبق ذكره، ص 23.

عربية–كتركيا وإيران والكيان الصهيوني– كقوىً مؤثرة في التفاعلات الإقليمية، في ظل تراجع فاعلية العمل العربي المشترك وضعف دور جامعة الدول العربية. وقد فرضت هذه البيئة على مصر إعادة تقييم سياستها الخارجية، وإعادة تموضعها ضمن توازنات جديدة تتسم بالتعقيد الشديد.

وقد مرت السياسة الخارجية المصرية منذ عام 2011 بمرحلتين أساسيتين: الأولى، اتسمت بالارتباك والتذبذب نتيجة التحولات الداخلية ما بعد الثورة وتعدد مراكز القرار، مما انعكس على غياب الرؤية الواضحة في التعامل مع الملفات الإقليمية الحساسة. أما المرحلة الثانية، التي بدأت منذ عام 2014، فقد شهدت عودة تدريجية إلى مقاربة أكثر براغماتية، سعت من خلالها القاهرة إلى استعادة موقعها كفاعل محوري في محيطها العربي والإفريقي، معتمدة على مزيج من الأدوات السياسية والدبلوماسية، كالجولات المكوكية، والدخول في التحالفات، والوساطة، والدبلوماسية الوقائية.

وعبر دراسة أبرز الملفات الإقليمية، يتضح أن مصر نجحت في تحقيق حضورا فاعلا نسبيا في قضايا تمس أمنها القومي المباشر، مثل الملف الليبي، حيث تعاملت مع الأزمة من منظور استراتيجي يوازن بين دعم استقرار الدولة الليبية ومنع تمدد التهديدات عبر حدودها الغربية. وفي القضية الفلسطينية، حافظت مصر على دورها التاريخي كوسيط رئيس بين الفصائل الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وصولاً إلى موقفها المتوازن من تطورات (طوفان الأقصى). أما في علاقاتها مع دول الخليج، فقد تميزت السياسة المصرية بالمرونة، فشهدت مراحل من التحالف الوثيق، وأحيانًا التباين في المواقف، لكن دون انقطاع في التواصل الاستراتيجي. في حين مثل ملف (سد النهضة الإثيوبي) أحد أبرز تحديات الأمن القومي المصري، وقد تعاملت معه القاهرة بمنهج مزدوج يجمع بين التحرك الدبلوماسي في الأطر الإفريقية والعربية، والسعي إلى تأمين دعم دولي متوازن، دون الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة.

وعند تقييم الأداء العام للسياسة الخارجية المصرية في النظام الإقليمي الجديد، يمكن القول إن القاهرة نجحت في تحقيق قدرا من الاستقرار في مكانتها الإقليمية رغم محدودية الموارد وكثرة التحديات. فقد استعادت جزئياً دور الوسيط والمسؤول الإقليمي في أهم قضايا الأمن العربي، لكنها ما زالت تواجه عقبات بنيوية، أهمها تراجع الوزن الاقتصادي النسبي، وتزايد تدخل الفاعلين الإقليميين غير العرب، وضعف آليات التنسيق العربي الجماعي. ومع ذلك، تبقى لدى مصر فرص واعدة لتعزيز نفوذها المستقبلي من خلال توسيع شراكاتها الإفريقية والعربية، والاستثمار في أدوات القوة الناعمة والدبلوماسية متعددة الأطراف.

ختاما، يمكن القول إن السياسة الخارجية المصرية بعد عام 2011 تمثل نموذجًا لمسار تكيّفي يسعى إلى الموازنة بين الضرورات السياسية والاقتصادية والأمنية الداخلية ومتطلبات التفاعل مع نظام إقليمي متغير، وإن نجاحها في استعادة التمركز الإقليمي سيظل مرهونًا بقدرتها على تطوير أدواتها، وتحديث رؤيتها الاستراتيجية بما يتلاءم مع التحولات المتسارعة في البيئة العربية والدولية، لتعود مصر كما كانت تاريخيا أحد الأعمدة الرئيسة للاستقرار الإقليمي والأمن القومي العربي.

قائمة المصادر:

1_ احمد علي جلال وأخرون، أثر التدخل التركي في المنطقة العربية على الأمن القومي العربي: دراسة حالة الفترة من 2011–2021، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 22، أبريل 2024.

2_ _____، السياسة الخارجية التركية تجاه مصر في الفترة من 2011–2021، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، العدد 1، السنة 4، أبيل 2024.

3_ اركان ابراهيم عدوان ومصطفى جابر فياض، محدِّدات الدور التركيّ في ليبيا وتداعياته الدوليَّة، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، المجلد العاشر، 2020.

4_ _____، توجهات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 كانون الأول 2011: دراسة في تقييم أداء السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 55، أيلول 2016.

5_ _____، دور جامعة الدول العربية في مواجهة الأزمات العرية بعد عام 2011، قضايا سياسية، العدد 77، نيسان– أيار– حزيران 2024.

6_ إلياس ميسوم، احادث الربيع العربي والصراع الايراني – السعودي، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عشاور بالجلفة، العدد ا، المجلد 4، مارس 2019.

7_ بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية: تحدي العولمة، ترجمة: احمد مختار الجمال، مصر، المركز القومي للترجمة، ط1، 2016.

8_ حسين رمضان جويلي و محمود زكريا، أزمة سد النهضة: دوافع التفاوض ومسارات الحل، مجلة الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة/ كلية الدراسات الافريقية العليا، العدد1،المجلد47،الجزء2، يناير 2025م.

9_ خضير ابراهيم سلمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2015م.

10_ دانا علي صالح و بشدر حسين محمود، الدبلوماسية المصرية حيال ازمة سد النهضة وتحدياتها، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 54، 2023.

11_ دير حسين سرحان مرسي , هاجر هشام جمعة عواد النحاس، أثر عملية بناء سد النهضة الاثيوبي على السياسة الخارجية المصرية تجاه اثيوبيا " 2011–2021"، دراسات بحثية، المركز الديمقراطي العربي، 8 يوليو 2022.

12_ زينب عبد العال سيد رمضان، أزمة الدولة في ليبيا: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، العدد الخامس والعشرون، الجزء الثاني، يوليو 2023م.

13_ سيماء علي مهدي، التطورات السياسية في مصر بعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد 57، 2023.

14_ شمسنة بوشنافة، التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 4 جانفي 2013.

15_ عبد الله عبد الامير، الصراع السعودي – القطري: الاسباب والنتائج المحتملة، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017.

16_ فاتح شعبان، إعادة التفكير في جغرافيا الشرق الاوسط السياسية بعد سقوط نظام الأسد، تحليل سياسات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قسم تحليل السياسات، اسطنبول/ تركيا، أيار/ مايو 2025.

17_ فاطمة الصمادي، ايران والثورات العربية: سرديات بناء المركزية الايرانية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 8 نوفمبر/ تشرين الاول 2016.

18_ فايق حسن جاسم وغفران قاسم عبد، معطيات الصراع الليبي بعد عام 2011، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 52، السنة الثالثة عشرة، 2024.

19_ محمد بيلي العليمي،" العودة: الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011"، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو 2011.

20_ محمد هادي النجداوي، الدور الاقليمي لمصر: سيناريوهات ما بعد الثورة، مجلة البحثية، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والابحاث، العدد الاول، 2013.

21_ محمود سمير الرنتيسي، " ليبيا في سياسة تركيا الخارجية: حقائق جديدة في معادلات الشرق والغرب"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 12 ديسمبر/ كانون اول 2019.

22_ _____، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011–2013)، الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة/ قطر، ط1.

23_ مروة فكري، سياسة الردع والقوى المراجعة من منظور واقعي: أزمة سد النهضة الاثيوبي أنموذجا، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 68، المجلد 12، أيار/ مايو 24.

24_ ميسون منصور عبيدات، التحالفات الدولية والاقليمية في المنطقة العربية والمواقف المختلفة منها (2011–20215م)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية – المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد السادس، المجلد الأول، أغسطس 2017.

25_ ناصر كاظم خلف، السياسة المائية المصرية تجاه أزمة سد النهضة، قضايا سياسية، العدد 69، نيسان–ايار–حزيران/ 2022.

26_ نجلاء مكاوي، مصر وغزة: ما قبل السابع من تشرن الأول/ اكتوبر وبعده، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 11 كانون الثاني/ يناير 2024.

27_ نور علي قاسم و شذي زكي حسن، ازمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 45، المجلد2، السنة الثانية عشرة، ربيع 2023.

28_ هبة خالد جمال عبدالرازق، محور فيلادلفيا وأهميته بالنسبة لإسرائيل، المركز الديمقراطي العربي، 17 يناير 2024.

29_ وحدة الدراسات السياسية، سياسة اسرائيل تجاه سورية بعد سقوط نظام بشار الاسد، تقدير موقف، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 9 آذا/ مارس 2025.

30_ يوسف احمد عبده الخزعالة، اثر الازمة السورية على المكانة الدولية لتركيا 2011–2023، دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد 52، العدد 5، 2025.

مصادر الانترنت:

1_ الموسوعة/ مصر، تفاصيل اتفاق شرم الشيخ لوقف إطلاق النار في غزة 2025، الجزيرة نت، 2025/10/17. متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia

2_ جهاد حسنين، قراءة في توجهات السياسة الخارجية في عهد الرئيس محمد مرسي، مركز المسار للدراسات الانسانية، الاثنين–6– يوليو– 2020. متاح على الرابط التالي: https://almasarstudies.com

3_ قمة شرم الشيخ توثّق وقف الحرب... وتتطلع لمستقبل غزة، صحيفة الشرق الأوسط، 14 اكتوبر 2025م– 22 ربيع الثاني 1447هـ. متاح على الرابط التالي: https://aawsat.com

4_مجموعة الحوار الفلسطيني، ثلاث قراءات للدور المصري وتداعيات الحرب، مقالات بحثية، شوهد بتاريخ 2025/9/1. متاح على الرابط التالي: https://paldg.co/?p=2491

5_ محمد القايدي، الأزمة الليبية: الفواعل المحركة للصراع والمسارات المستقبلية، أوراق ودراسات سياسية، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 11 سبتمبر 2023. متاح على الرابط التالي: https://mediterraneancss.uk/2023/09/11/libyan-crisis/

6_ مصر في "عاصفة الحزم": المحددات والتبعات، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أبريل 2015. ص 8. شوهد بتاريخ: 2025/10/6. متاح على الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/04/20154793415952637.html